



بلاغ

22 ابريل 2021

22 ابريل 2021

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع التموين والأسعار وعمليات مراقبة الجودة والأسعار، ثاني اجتماع لها يوم الخميس 22 أبريل 2021، تحت رئاسة قطاع الشؤون العامة والحكامة التابع لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المكلفة بالداخلية والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وقد خصص هذا الاجتماع لتتبع وضعية التموين ومستوى الأسعار وحصيلة عمليات المراقبة بالنسبة للثمانية أيام الأولى من شهر رمضان.

وقد تبين من خلال التتبع اليومي لمصالح القطاعات المعنية أن الأسواق مزودة بوفرة من كل المواد الأكثر استهلاكاً وأنه لم يتم تسجيل أي نقص أو خصاص خلال هاته الفترة.

فيما يخص الأسعار المتداولة فهي تبقى مستقرة على العموم. وقد تم تسجيل تراجعات في أئمة مجموعة من المواد الاستهلاكية مقارنة مع نفس الفترة من شهر رمضان للسنة الماضية، كالقطاني واللحوم الحمراء. كما لوحظت كذلك ارتفاعات نسبية في أئمة بعض أنواع المواد الغذائية كالطماطم واللحوم البيضاء.

أما فيما يتعلق بحصيلة لجن المراقبة التي تنشط على الصعيد المحلي والإقليمي من أجل مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية، فقد قامت اللجان المختلطة الإقليمية والمحلية خلال الثمانية أيام الأولى من شهر رمضان، بمراقبة 12.358 محلا للإنتاج والتخزين والبيع بالجملة وللتسويق، تم من خلالها رصد 552 مخالفة في مجال الأسعار وجودة المواد الغذائية، وقد تم اتخاذ في شأنها الإجراءات القانونية اللازمة.

وفيما يخص جودة المواد والمنتجات المخزنة أو المعروضة للبيع، فقد قامت اللجان المختلطة خلال هاته الفترة بحجز وإتلاف ما يناهز 18 طنا من المواد الغير صالحة للاستهلاك أو الغير مطابقة للمعايير المعمول بها. وتشمل هذه الكميات ما يعادل 6,3 طنا من الدقيق ومشتقاته والخبوزات والحلويات، 3,5 طنا من اللحوم والأسماك ومستحضراتها، 3 أطنان من التمور والفواكه الجافة والعسل والمربي، وما يقارب 1,2 طنا من المشروبات والعصائر.

وستواصل اللجنة عملية المتابعة لرصد تطور حالة الأسواق ووضعية التموين ومستوى الأسعار وحصيلة تدخلات لجن المراقبة لمواجهة كافة أساليب الغش والاحتكار والمضاربة والتلاعب في الأسعار.

